



الأصول المالية والخارجية للبلاد تتيح مستويات كافية للصمود في وجه المخاطر التي تهدد الأمن وتدفقات التجارة

«ستاندرد أند بورز» و«موديز»: اقتصاد الكويت.. مستقر ومتين

الوكالتان أكدتا التصنيف السيادي للبلاد مع نظرة مستقبلية مستقرة

وكالة «موديز»



- أكدت التصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل عند مستوى (A1) مع الإبقاء على نظرة مستقبلية «مستقرة»
- تثبيت التصنيف يعكس متانة المركز المالي بما يوفر مصدات متينة بمواجهة الصدمات
- ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي.. وتوافر احتياطات نفطية عززت المكانة التنافسية
- حجم الأصول المالية الحكومية سيحد من تأثير النزاع الإقليمي على التصنيف السيادي
- قدرة الميزانية على استيعاب تراجع الإيرادات لفترة طويلة دون إضعاف القوة المالية
- القطاعات غير النفطية تسجل نمواً إيجابياً بنحو 1.5%.. واستمرار مشاريع البنية التحتية

وكالة «ستاندرد أند بورز»



- أكدت التصنيف الائتماني طويل الأجل عند مستوى (AA-) وقصير الأجل عند مستوى (A-1+) مع الإبقاء على النظرة المستقبلية «مستقرة»
- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو 3% خلال الفترة 2027-2029
- نظام سعر صرف الدينار ساعد على إبقاء معدلات التضخم عند مستويات معتدلة
- الإصلاحات وتوسع البنوك ساهما في تعزيز الإقراض وتحسين جودة الأصول
- البنوك المحلية تتمتع بمستويات جيدة من رأس المال والسيولة رغم التوترات الجيوسياسية
- عدم وجود احتمالية لظهور التزامات طارئة كبيرة على الحكومة قد تنشأ عن القطاع المصرفي

استقرار ومرونة التصنيفات الائتمانية لدولة الكويت

أكدت وكالتا «ستاندرد أند بورز» و«موديز» على متانة الوضع الائتماني للكويت مع نظرة مستقبلية مستقرة. يعود هذا الاستقرار إلى المصدات المالية الضخمة، وقوة القطاع المصرفي، والقدرة على استيعاب تراجع الإيرادات بفضل الاحتياطات النفطية والمالية.



تثبيت التصنيف طويل الأجل عند مستوى «AA-» مع نظرة مستقبلية مستقرة.



تأكيد التصنيف السيادي عند مستوى «A1» مع الإبقاء على النظرة المستقرة.

تصنيفات وكالات الائتمان العالمية

وكالة التصنيف	التصنيف السيادي	النظرة المستقبلية
1 ستاندرد أند بورز	AA-	مستقرة
2 موديز	A1	مستقرة



ركائز الاستقرار المالي والنمو

مصدات مالية ضخمة واحتياطات ضخمة

توافر احتياطات نفطية كبيرة وأصول مالية تتيح امتصاص تراجع الإيرادات لفترات طويلة.

قطاع مصرفي ونقدي متين

تمتع البنوك المحلية بسيولة عالية ونظام سعر صرف يحافظ على معدلات تضخم معتدلة.



توقعات التعافي الاقتصادي (2027-2029)

توقع نمو الناتج المحلي بنحو 3% مدفوعاً بإنتاج النفط والبرامج الاستثمارية غير النفطية.



مرونة في مواجهة التغيرات الإقليمية

الأصول المالية والسيولة كافية للصمود أمام مخاطر اضطرابات الإمدادات في مضيق هرمز.



NotebookLM

استدامة المالية العامة كما تحد من مخاطر السيولة الحكومية وتسهم في تخفيف المخاطر الجيوسياسية، إذ تمكن الحكومة من استيعاب الأثر المالي والاقتصادي لفقدان عائدات تصدير النفط دون اللجوء إلى تخفيضات حادة في الإنفاق العام. وعلى صعيد النمو الاقتصادي توقعت الوكالة تسجيل القطاعات غير النفطية نمواً إيجابياً بنحو 1.5% في عام 2026 ما يعكس استمرار مشاريع البنية التحتية التي تقودها الحكومة ومدى الانكشاف على القطاعات التي لديها «حساسية مرتفعة» مثل السياحة والطيران. وفيما يخص الموازنة العامة للكويت قدرت «موديز» وفق البيان ارتفاع العجز المالي لتبلغ نسبته نحو 21% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية (2026/2027) وأن يتقلص إلى أقل من نحو 7% في السنة المالية (2027/2028) بافتراض عودة إنتاج النفط وتدفقات التصدير إلى مستويات ما قبل النزاع.

وتوافر احتياطات نفطية كبيرة تعزز مكانة البلاد التنافسية في سوق النفط العالمية، وعلى صعيد مبررات النظرة المستقبلية المستقرة للتصنيف الائتماني رأت الوكالة أن حجم الأصول المالية الحكومية سيحد من تأثير النزاع الإقليمي على التصنيف الائتماني السيادي. وتوقعت استناداً إلى حجم هذه الأصول والقدرة المؤكدة على الوصول إليها عند الحاجة «قدرة ميزانية الدولة على استيعاب التراجع في الإيرادات المالية لفترة طويلة دون إضعاف قوة الكويت المالية أو تقويض جدارتها الائتمانية». واعتبرت «موديز» أن ارتفاع أسعار الطاقة العالمية واستعادة الإنتاج سوف يسهمان في دفع عجلة التعافي وتحسين الأداء المالي فور استئناف حركة التجارة عبر مضيق هرمز بشكل كامل». وأضافت أن الأصول المالية الحكومية تعزز الجدارة الائتمانية السيادية عبر قنوات متعددة فهي تسهم بشكل مباشر في تعزيز

إجراءات التخفيف الأخيرة التي اتخذها بنك الكويت المركزي ركزت على تعزيز وصول البنوك إلى السيولة وتوفير مرونة مؤقتة في المتطلبات التنظيمية مما سيساعد البنوك على تجاوز الاضطرابات الحالية. وتصنيف وكالة موديز من جهة ثانية، أكدت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «موديز» التصنيف الائتماني السيادي للكويت طويل الأجل عند مستوى (A1) مع الإبقاء على نظرة مستقبلية «مستقرة». وقال «المركزي» إن الوكالة أوضحت أن تثبيت التصنيف يعكس متانة المركز المالي للدولة بما يوفر مصدات متينة في مواجهة الصدمات ويمنح مرونة في معالجة التحديات الائتمانية طويلة الأجل. وأشار تقرير «موديز» وفق البيان إلى أن تثبيت التصنيف يستند أيضاً إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعزز المرونة الاقتصادية فضلاً عن

وفي هذا السياق، أشارت توقعات «ستاندرد أند بورز» إلى بقاء متوسط معدل التضخم السنوي معتدلاً عند نحو 3% خلال الفترة (2026-2027)، لافتة أيضاً إلى قيام الحكومة بإصدار قرارا بشأن دعم التكليف الإضافية التي يتحملها الموردون لضمان استمرارية تدفق السلع الأساسية دون زيادات في الأسعار. وأوضح البيان أن الوكالة توقعت أيضاً عدم وجود احتمالية لظهور التزامات طارئة كبيرة على الحكومة قد تنشأ عن القطاع المصرفي الكويتي، لافتة إلى أن الإصلاحات الأخيرة وتوسع البنوك في الخارج قد ساهم في تحفيز الإقراض وأن جودة الأصول في القطاع المصرفي حافظت على قوتها النسبية منذ عام 2022. كما أشارت الوكالة في تقريرها إلى أن البنوك المحلية لا تزال في وضع جيد يمكنها من مواجهة مخاطر تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج في حال تصاعد التوترات الجيوسياسية، مؤكدة في الوقت نفسه أن

توقعت الوكالة في ضوء إغلاق مضيق هرمز وما أدى إليه من تراجع في إنتاج النفط انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحدود 2% في عام 2026، كما توقعت الوكالة أن يتعافى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو 3% خلال الفترة (2027-2029) بعد الانكماش المؤقت في النمو عام 2026 مدفوعاً بتعافي مستويات إنتاج النفط والبرامج الاستثمارية واسعة النطاق في القطاعات غير النفطية. وذكر البيان أنه على جانب الموازنة العامة توقعت الوكالة أن يبلغ متوسط عجز الموازنة نحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المالية من (2025/2026) إلى (2028/2029) كنتيجة لارتفاع الإنفاق العام، مشيرة إلى أنه من شأن الإصلاحات المالية المساهمة في تعزيز زخم النمو وضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، كما أشارت الوكالة على جانب السياسة النقدية أن نظام سعر صرف الدينار الكويتي ساعد تاريخياً على إدارة معدل التضخم.

في البداية، أعلن بنك الكويت المركزي أن وكالة التصنيف الائتماني العالمية ستاندرد أند بورز «S&P» أكدت التصنيف الائتماني السيادي للكويت طويل الأجل عند مستوى (AA-) وقصير الأجل عند مستوى (A-1+) مع الإبقاء على النظرة المستقبلية «مستقرة». وأوضح «المركزي» أن تقرير «ستاندرد أند بورز» أكد أن الأصول المالية للكويت سوف تساعدها في تجاوز تداعيات الحرب في منطقة الشرق الأوسط وما نتج عنها من اضطرابات في الإمدادات عبر مضيق هرمز، وذكرت الوكالة وفق البيان أن النظرة المستقبلية «المستقرة» تعكس تقديراتها بأن الأصول المالية والخارجية للكويت من شأنها إتاحة مستويات كافية للصمود في وجه المخاطر التي تهدد الأمن وتدفقات التجارة وقد استندت الوكالة في تقديرها إلى افتراض أن هذه الاضطرابات لن تطول مع التوقعات باستئناف الصادرات عبر مضيق هرمز. وعلى صعيد توقعات النمو الاقتصادي

طلال بدر البحر: «الديرة» واصلت تحقيق نتائج مالية متميزة وعموميتها توزع 20% منحة



طلال بدر البحر خلال عمومية «الديرة القابضة»

عام 2025، مقارنة بـ 32 مليون دينار في العام السابق، في دلالة واضحة على قوة المركز المالي للشركة ونجاح استراتيجيتها الاستثمارية في تحقيق قيمة مضافة طويلة الأجل للمساهمين، مضيفاً أن إجمالي أصول الشركة ارتفع إلى 51 مليون دينار، مدفوعاً بنمو الاستثمارات في الشركات الزميلة والأصول المالية الأخرى، لافتاً في الوقت ذاته إلى استمرار الشركة في الحفاظ على مستويات منخفضة من الرافعة المالية، والتي تراجع إلى 16% مقارنة بـ

21% في عام 2024، بما يعزز من مرونة الشركة المالية وقدرتها على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية بكفاءة عالية. من جهته، قال الرئيس التنفيذي رامي حبلي إن التوصية بتوزيع أسهم منحة بنسبة 20% هي بمثابة رسالة شكر وتقدير لثقة مساهميننا ودعمهم المستمر، كما أن القفزة النوعية في حقوق الملكية لتصل إلى 42.4 مليون دينار بنهاية عام 2025 هي شهادة حية على متانة مركزنا المالي وقدرتنا على تحقيق نمو مستدام يتجاوز التوقعات.

في مختلف مؤشراتنا المالية، حيث ارتفع صافي الربح الخاص بـ 4.94، الشركة الأم بنسبة 46% ليبلغ 4.94 ملايين دينار، مقارنة بـ 3.39 ملايين دينار في عام 2024، فيما ارتفعت ربحية السهم إلى 43.48 فلساً مقابل 29.87 فلساً في العام السابق، الأمر الذي يعكس متانة الأداء التشغيلي واستدامة النمو. وتابع البحر بالقول إن حقوق ملكية المساهمين سجلت نمواً ملحوظاً لتصل إلى 42.4 مليون دينار بنهاية

أكد رئيس مجلس إدارة شركة الديرة القابضة طلال بدر البحر، أن الشركة واصلت خلال عام 2025 ترسيخ مكانتها الاستثمارية وتحقيق نتائج مالية وتشغيلية متميزة، مدفوعة برؤية استراتيجية واضحة وكفاءة عالية في إدارة الأصول والاستثمارات. وأضاف على هامش اجتماع الجمعية العامة للشركة، والتي صادقت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة بنسبة 20% على مساهمي الشركة، أن الشركة نجحت في تحقيق نمو قوي